



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# التنمية المستدامة ومتطلبات حكم القانون

عزة ح. سليمان



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

**حقوق النشر محفوظة © 2021**

**[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)**

**[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)**

**Since 2014**

## التنمية المستدامة ومتطلبات حكم القانون

عزة ح. سليمان \*

تعيش الدول العربية مرحلة تحول أساسية ليس على المستوى السياسي والأنظمة السياسية والدستورية فحسب، وإنما أيضاً على المستوى المجتمعي والاجتماعي، وكذلك على المستوى المؤسساتي والقانوني.

وتعد الحروب والصراعات، سواء كانت صراعات داخلية أو حروباً أهلية، أو كانت عدواناً خارجياً وحروباً دولية، مرحلة أساسية في حياة الدول. وفي الكثير من الأحيان تعتبر مرحلة تأسيسية على مستوى النظام السياسي دستورياً وتشريعياً. وفي تكوين العلاقة بين الدولة والمواطن، عندما تشكل مرحلة ما بعد انتهاء الصراع مؤشراً لقراءة النهج المعتمد للمرحلة الجديدة. لذلك تسعى الأطراف المختلفة إلى إيجاد حلول يفترض أن تكون مستدامة لإعادة الثقة بين مكونات المجتمع ومؤسسات الدولة، ففتحته الإرادة السياسية إلى بناء الدولة على أساس الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي هذا التوجه، يتعزز شعور المواطن بالعدالة وسيادة القانون من ناحية، وتتمتن العلاقة بينه وبين النظام الاجتماعي والاقتصادي و السياسي من ناحية أخرى، لتأسيس مكون شعبي مبني على مبادئ المواطنة في تفاصيلها المختلفة.

من هنا، طرحت مبادئ لإدارة المرحلة الانتقالية لترسم مساراً متعدد الأبعاد بهدف بناء الدولة، لا ينفصل كل بعد منها عن الآخر، وهي البعد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والبعد القانوني والقضائي. وبذلك، تتمكن المجتمعات من استعادة اللحمة بتخطي الجراح والأزمات، وتستعيد مؤسسات الدولة دورها، ويعود التفاعل السياسي بين الدولة والمواطن بحيث يقوى شعوره بالانتماء إلى المؤسسات دوناً عن غيرها من الجماعات المختلفة.

\* دكتوراه في القانون، أستاذة جامعية وباحثة، الجامعة اللبنانية.

يأخذ البعد القانوني والقضائي حيزاً أساسياً في هذا البناء، لما يجب أن يتضمنه القانون من قواعد ضامنة للاستقرار ولحقوق الانسان وللعدالة الاجتماعية في تنفيذ السياسات العامة، ولما للقضاء من دور في مراقبة تنفيذ القوانين وحسن تطبيقها على أساس المساواة خدمة للعدالة. وهذان الدوران يسهمان في تفعيل حكم القانون، وهو الركن الاساسي في بناء الدولة الحديثة/المعاصرة، وفقاً لما يتضح من الهدف السادس عشر من خطة التنمية المستدامة للعام 2030 الصادرة عن الأمم المتحدة. اذ يعد أحد مرتكزات الديمقراطية المفترضة، في كل الدول، سواء تلك التي تعيش أزمات أو تلك التي تنعم بالاستقرار، لذا فهو يكتسب أهمية أكبر في المرحلة التأسيسية أو المرحلة الانتقالية.

لقد تزامنت المرحلة الجديدة من تاريخ دولنا مع تحول جذري تعيشه الدول في العالم، نظراً لطغيان الطابع النيوليبرالي على أنظمة الاقتصاد السياسي، في أعقاب العولمة والثورة الرقمية، والانهيارات المالية، وسيطرة القطاع الخاص، والشركات متعددة الجنسيات على اقتصادات الدول وعلى قرارها السياسي. ما تسبب باهيارات في الأنظمة، وبازدياد وتيرة العنف، وبتركز الثروات مقابل انتشار الفقر على المستوى العالمي. ونتج عنه، توجه تشريعي عالمي جديد يركز على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومكافحة الفساد وحماية البيئة، فكان الميثاق العالمي أو Global compact في مطلع القرن الواحد والعشرين المعتمد على هذه الركائز الثلاثة كمعايير جديدة ذات قيمة أخلاقية. والمتوافق مع إعلان الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة للعام 2030 التي حددت بموجبها أهدافاً سبعة عشر تحقق من خلالها العدالة الاجتماعية بمنظورها الحديث.

إذ تسعى هذه الخطة إلى وضع معايير جديدة للديمقراطية قوامها حكم القانون والشفافية والمساءلة والمحاسبة، ومبدأ التشاركية بين القطاعين العام والخاص، وتفعيل دور المجتمع المدني كشريك أساسي في بناء المرحلة، وفقاً للهدف السابع عشر، ليصبح هذا الأخير لاعباً أساسياً في المجتمعات والأنظمة إضافة إلى اللاعبين السياسيين التقليديين، من خلال تمثيله لقضايا وفئات متعددة عرفت

بالأطراف المعنية. هذه الأسس أصبحت ركائز للدولة بغية تحقيق الانتظام والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، تلك التي تغيرت أدواتها عما كان سائدا في القسم الثاني من القرن الماضي، من خلال تدخل الدولة ودور للنقابات. لتصبح معايير التنمية المستدامة هي التي ترسم آلية تحقيقها وفق خطة الـ2030، التي اعتبرت أن المؤسسات القوية، وبشكل خاص القضاء المستقل وتفعيل حكم القانون، هي المعايير المرتبطة بصلاحيات وسيادات الدول. بالمقابل، تركت الأطر الاقتصادية والاجتماعية الأخرى للشراكة المذكورة.

ارتبطت بالدولة إذن أدوار أكثر مرونة، من خلال تنظيم وتسهيل أدوار الفاعلين أكثر منها مقدم للخدمات، ومن خلال ضبط التوازن بين العدالة الاجتماعية وفعالية اقتصاد السوق، تساوت الدولة والأنشطة الاقتصادية بالخضوع للمصلحة العامة، وتقديم الحياة اللائقة والرفاهية للمواطنين، واحترام مبدأ عدم تجزئة حقوق الإنسان.

لذلك، تكتسب هذه المرحلة خصوصية في الخيار والخطى المعتمدة، وتفرض على الممسكين بالقرار مسؤولية مضاعفة تثبت نيتهم في بناء الدولة. مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير العالمية الحديثة التي تدفع الدولة وقطاعاتها أن تكون فاعلة ومتنافسة مع مثيلاتها على المستوى العالمي. ومن هذه الاعتبارات، التنبه إلى التحول في المفاهيم التالية:

- أصبحت الحوكمة هي الشكل الحديث للديمقراطية وإدارة المجتمعات بدل الحكومات أو بدلاً من الحكم.

فالحوكمة مفهوم منطلق من عالم الأعمال يقصد منه إدارة المصالح المختلفة، ومشاركتها بالإدارة والرقابة والمحاسبة، بجو من الشفافية وحكم القانون. ومن بين هذه المصالح المعنية بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية المحيطة بهذه الأعمال. ثم توسع تطبيقه على إدارة القطاعات

المختلفة، أو حتى الدولة بمختلف مكوّناتها. فبدل الحديث عن الحكومات المعنية بالقرار والتخطيط، وتقديم الخدمات للمواطنين وحماية حقوقهم ورعايتهم، والمحافظة على النظام العام، أصبحت الحوكمة هي الإدارة الرشيدة لمختلف القطاعات. وأصبحت الأنظمة الديمقراطية الحديثة مبنية على التشاركية، وتمثيل مختلف الفئات الاجتماعية في مركز القرار وآلية الرقابة، كالنساء والشباب وذوي الحاجات الخاصة والأقليات والمهمشين، بما يضمن التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ولم يعد يقتصر التمثيل على الأحزاب السياسية ومصالحها.

هذه الحوكمة ومعاييرها، لا يمكن تحقيقها إلا انطلاقاً من حكم القانون، وبعتماد مبدأ عدم تضارب المصالح بين المسكين بالمصالح الاقتصادية والمسكين بقرارات الشأن العام، فأصبح فصل هذه المصالح أمراً واجباً لتحقيق التوازن. وأصبحت المسؤولية الاجتماعية ضابطاً وضامناً للتفاعل الاجتماعي واستعادة الثقة بين مكونات هذا المجتمع. وأخذت بعض الدول في سياستها التشريعية، على عاتقها، تحويل أسس هذه المسؤولية الاجتماعية - القائمة على الدافع الشخصي والالتزام الإرادي، إلى التزامات قانونية مقررة في النصوص. وفي مراجعة للتشريعات العربية، نجد أنها لم تواكب هذه التحولات المعنية بالتنمية المستدامة مقابل تبنيها نصوصاً فضفاضة تساهم في دعم الاستثمارات.

- يعد حكم القانون من الخصائص الأساسية للدولة الحديثة ومن أهم ركائز الديمقراطية في مجتمع سياسي معين، ويرتكز على مبادئ أساسية تتمثل بـ:

1. وجود دستور في الدولة يخضع له الحكام والمؤسسات، وينظم عمل السلطات، ويتبنى حقوق المواطنين الأساسية المؤثرة على كرامتهم ومشاركتهم في القرار. فالدستور يشكل القواعد العليا التي تحكم الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة. لذلك، سعت التعديلات الدستورية الحديثة في الدول العربية إلى اعتماد هذا النهج بتأكيداً على الحقوق الاجتماعية

والاقتصادية لتضمن توجيهها في الالتزام بتحقيق العدالة الاجتماعية. إضافة إلى إدخالها في النص الدستوري المبادئ الضامنة للحقوق السياسية والمشاركة في الانتخابات.

2. تدرج القواعد القانونية بدءاً من النص الدستوري وصولاً إلى القرارات والتعاميم. هذه الهرمية دفعت الدول إلى إدخال مبادئ حقوق الإنسان الأساسية في النص الدستوري لتشكل حقوقاً دستورية ومعيّارة للنظام العام. إن الحقوق المتبناة في الدستور تشكل ركيزة للنظام وعلاقته بالمواطن. وتصبح معياراً للشرعية لتحديد صحة القوانين والممارسات التنفيذية والإجرائية التي ستعتمدها الحكومات.

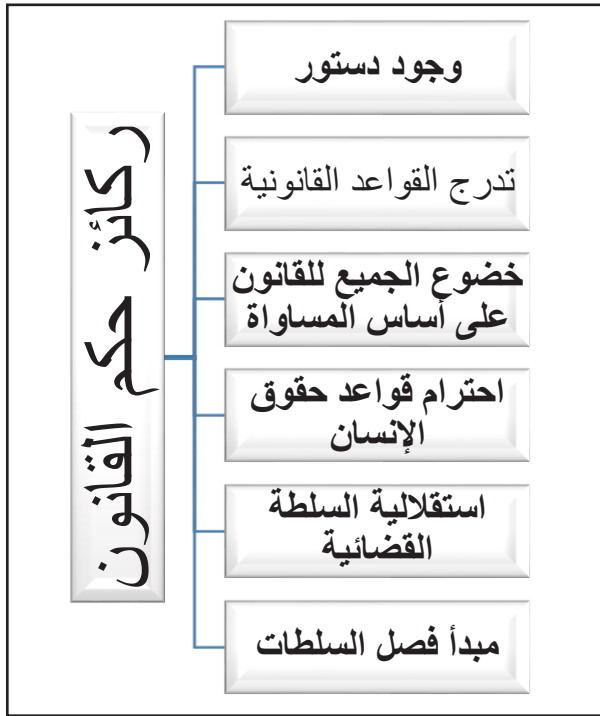
3. خضوع الجميع للقانون على أساس المساواة، من السلطات والمسؤولين والمؤسسات والأفراد المواطنين والمقيمين، علماً أن الشركات التجارية أصبحت تصنف "مواطنين" في مفهومها القانوني الحديث.

4. احترام قواعد حقوق الإنسان؛ لأنها تشكل قواعد سامية ذات طبيعة أخلاقية في مختلف الدول التي لم تضمها إلى نظامها التشريعي الداخلي، لذلك فهي تشكل معياراً للمشروعية في القوانين والممارسات الصادرة عن السلطة الحاكمة.

5. استقلالية السلطة القضائية، لأنها السلطة المعنية بضمانات العدالة وحسن تطبيق القواعد القانونية والمحاسبة على مخالفتها. هذه السلطة التي تشكل ركيزة أساسية في الدولة الحديثة، عليها أن تتمتع بمواصفات العدالة والنزاهة والاستقلالية لتشكل ضماناً لاحترام حقوق الإنسان، ودوناً عنها تفقد هذه السلطة المركزية في تحقيق الديمقراطية فاعليتها.

6. مبدأ فصل السلطات، وهو من المبادئ الأساسية للديمقراطية ولضمانة حقوق الإنسان مهما اختلف النظام الدستوري أو السياسي المعتمد في الدولة. هذا المبدأ يشكل ركيزة في حكم

القانون. فلا يمكن التحدث عن احترام معايير دولية معينة أو أن القوانين المحلية أتت تنفيذاً لمقررات وتوصيات دولية، طالما أن السلطات الدستورية الثلاث غير منفصلة في أداء أدوارها عن بعضها. ودخل مع التطورات الحديثة مبدأ عدم تضارب المصالح كركيزة في الفصل بين السلطات ولضمان الشفافية والرقابة من ناحية السلطات الدستورية، وبين المراكز العامة والمصالح الخاصة، منعاً للفساد، من ناحية التقاطع بين أدوار القطاعين العام والخاص.



### تحديات قانونية:

على المستوى القانوني، يغلب على الدول العربية نظام القانون المكتوب المرتكز في خلفيته العلمية والتأسيسية على المدرسة الفرنسية، فيعود للنص المكتوب أن يحدد القواعد التي تنتهج الدولة اعتمادها كضوابط للحريات الاقتصادية على وجه الخصوص. كما وأن الدول التي كانت تعتمد



سابقاً النظام الاقتصادي الاشتراكي، لم تعد بعيدة عن انفتاح أسواقها على الأسواق العالمية، وعن تكريس الحرية الاقتصادية كأساس للعمل التجاري داخل حدودها. وأصبحت المخصصة أداة لتقديم المرافق العامة مع ضعف دور الدولة ومؤسساتها، نظراً لواقع الأزمات التي مرت بها من ناحية، ونظراً لتحول المشهد الاقتصادي والسياسي العالمي. وفرضت التحديات الحديثة نفسها على دور الدولة وسيادتها وحدودها، وعلى المواطنة وتفاعلها، وعلى الحقوق الأساسية وضماناتها. وإن كانت التحديات المرتبطة بالدولة مرتبطة بالتطورات السياسية الاقتصادية العالمية، فإن المواطنة تبقى مرتبطة بحقوق الإنسان الأساسية التي تقع حمايتها وضمان احترامها على مؤسسات الدولة، وهي التي أخذت أبعاداً جديدة مرتبطة بحماية البيئة وحقوق الأجيال القادمة، وحماية التراث والممتلكات الثقافية في مواجهة حق القطاع الخاص في تحقيق الربح وتعظيمه، دون المس بالحرية التجارية والحق بالملكية وتداول الثروة.

تداعت الدول إلى اتخاذ موقف يضمن هذا التوازن في سياساتها العامة، عله يظهر بشكل واضح في أنظمتها القانونية أو النصوص الصادرة عن السلطات التشريعية بشكل خاص.

وعلى هذا الصعيد، تواجه الأنظمة تحدياً جديداً مرتبطاً بنظرية القانون الوضعي، وهو القواعد القانونية الصادرة عن السلطات التمثيلية، التي تعبر عن حاجة المواطنين وتسعى إلى الارتقاء بمجتمعهم وتنميته، وتطبق على جميع المواطنين والمؤسسات على حد سواء دون تمييز على أي أساس كان.

علماً أن السلطات التمثيلية هي صاحبة الصلاحية الحصرية بوضع الضوابط على الحقوق والحرية الأساسية، ما يعكس توجه الدولة في اختيار النهج الذي ستعتمده للاحقة الضمانات. فالقوانين الصادرة عن السلطة التشريعية هي الوحيدة الصالحة لوضع قوانين العقوبات والقوانين المالية، انطلاقاً من مبدأ الشرعية، نظراً لارتباط هذه القوانين بحقوق الإنسان والحرية العامة، فأصبح لزاماً

عليها أن تتضمن أيضاً القواعد التي تحمي البيئة وتكافح الفساد وتمنع الجرائم الاقتصادية .

هذا الواقع المؤسسي النيوليبرالي، فرض خارطة جديدة للقواعد المطبقة على سلوك المؤسسات والفاعلين في القطاعين العام والخاص. إذ أصبحت قواعد السوق والمنافسة هي التي تضمن، افتراضاً، جودة الخدمة أو المنتج. قواعد السوق هذه، المرتبطة بمؤسسات دولية خاصة تقدم معايير للجودة وللتصنيف ومعايير الاعتماد من ناحية، والتوصيات الدولية الصادرة عن منظمات حكومية أو منظمات اقتصادية من ناحية ثانية، حتى أصبحت من القواعد المطروحة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وإن لم تكن ترتقي الى مستوى القانون الوضعي. وقد عرفت هذه القواعد بالقوانين اللينة مقارنة بالقوانين الصلبة. وعلى الرغم من عدم إمكانية تفعيلها دون تحويلها إلى التزام قانوني بعامل الإرادة الذاتية، إلا أنها تشكل الضوابط الراعية للسوق وتستدعي اهتمام مختلف المؤسسات والشركات العاملة لما لها من تأثير على السمعة المحلية والدولية. البعض من هذه القواعد ترتبط بحقوق الانسان أو حقوق البيئة أو التعاضد الاقتصادي والحياة اللائقة. لكنها إن لم تتحول إلى قواعد صلبة، تبقى مرتبطة برغبة رؤوس الأموال بتفعيلها أو لا، ضمن مسؤوليتها الاجتماعية.

انطلاقاً من ذلك، أصبحت مبادئ المسؤولية الاجتماعية وهي القائمة على تحقيق قواعد التنمية المستدامة، معياراً للمشروعية، نظراً لشمولها قواعد حقوق الإنسان في جيلها الثالث. وتمثل هذه المسؤولية، بالتزام أخلاقي إرادي، إضافة إلى الالتزام القانوني، لتحقيق التنمية المستدامة. فلا يمكن اعتبارها حقيقية طالما لم يتم احترام القواعد القانونية الوضعية بدرجة أولى. فاحترام بعض قواعد المسؤولية الاجتماعية أو التنمية المستدامة رغم المخالفات القانونية أو التحايل على القانون لا يشكل ظاهرة إيجابية، وإن كانت ممارسة غالبية في مجتمعاتنا العربية في فترات النزاعات و/أو الفوضى نظراً لغياب سلطة الدولة أو ابتعاد المواطن عن مؤسساتها، وغياب الثقة في العلاقة بين الدولة والمواطن.

## تحديات قضائية:

نظراً للمرونة التي يضطلع فيها دور الدولة بما يتناسب مع الضرورات وحاجة السوق، أصبحت القوانين المكتوبة غير قابلة لمواكبة الحاجات الملحة والمتتالية. وإن الجمود التشريعي لهذه الناحية هو من سمات عمل المشرع العربي. لذلك حلت أيضاً النظرية الواقعية محل النظرية الوضعية التي سادت في الدولة الحديثة. إلا أن الظروف التي وصلت إليها المجتمعات العربية بشكل خاص، كما العديد من المجتمعات في العالم، أضعفت فعالية القواعد القانونية بشكلها وأدواتها التقليدية. وأصبح منوطاً بالسلطة القضائية أدوار أكثر توسعاً ونشاطاً؛ بغية تحقيق العدالة وسعيًا لاحترام حقوق الإنسان وللديمقراطية.

وإن كانت مبادئ الشرعية تقوم على احترام القواعد القانونية الرسمية – أو القانون الوضعي، إلا أن المشروعية أصبحت هي المعيار لضمان حسن تفعيل حكم القانون، أي تطبيق القوانين الوضعية بما يحقق مبادئ التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الآن مجتمعاتنا لم تستقر على احترام القانون والتفاعل معه كقاعدة تمثل متطلباتها ومصالحها، نظراً لصدور هذه القواعد عن سلطات تمثل أنظمة ديكتاتورية، إضافة إلى سنوات من الفوضى وسّعت الهوة بين المواطن والقانون؛ وبذلك، لم تستطع القوانين تحقيق العدالة والمساواة والانتظام الاجتماعي، وأصبحت ثقافة المواطن بعيدة كلياً عن ثقافة القانون، وهي التي تشكل الركيزة في بناء الدولة. بل على العكس، تحولت القواعد الشفهية أو الأعراف المحلية أو القواعد العشائرية أو الدينية إلى قواعد غالبية. لذلك، أصبح من الواجب على السلطات في هذه المرحلة الأساسية من بناء الدولة، السعي إلى استعادة اللحمة بين المواطن والقاعدة القانونية والمؤسسات الرسمية – بما تتضمنه من سلطات دستورية وسلطات محلية ومؤسسات وإدارات عامة.

وتضمنت معايير التنمية المستدامة الوجهة المواكبة للتحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، الكثير من معاني العدالة لما لها من دور في الاستقرار الاجتماعي وتحقيق السلم والأمن. وقد اعتمدت خطة الأمم المتحدة للعام 2030 في الهدف السادس عشر السلام والعدل والمؤسسات القوية، وركزت على استقلالية القضاء كمؤسسة مركزية في تحقيق الأهداف المنشودة.

وطرحت التوجهات الحديثة ضرورة القوانين الاجتماعية أو العقوبات الاجتماعية ، وبدأ البحث أيضاً في وجود للقاضي الاجتماعي، وإلا فلينشأ من القاضي التقليدي دوراً اجتماعياً يأخذ بعين الاعتبار الدور التنموي للقاعدة القانونية، وهي التي تعد من القواعد الأخلاقية. ففي الدول التي تعتمد نظام القانون المكتوب، يلقي على القاضي دور الاجتهاد في غياب القوانين، وإلا في تفسير القاعدة وتوضيح معناها وتطويرها أو تبويبها، سندا للضوابط التي وضعتها القوانين. فمبدأ حكم القانون مبني على المساواة في تطبيق القاعدة والبحث عن العدالة من خلال سلطة قضائية مستقلة وحيادية ونزيهة.

### توصيات:

مع التحولات التي طرأت على المجتمعات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالفقر ومظاهر العنف وانتشار الفساد، نرى في دولة القانون والمؤسسات أن يلعب المشرع دوراً فاعلاً في تطوير القواعد المكتوبة في الأنظمة الديمقراطية:

- ضمان الحقوق الأساسية التي تعني المواطنين وحقوق البيئة بالنصوص الدستورية، لضمان حد أدنى من الحياة اللائقة بعيداً عن منافسة المصالح المتضاربة.
- تحديث القوانين على ضوء معايير التنمية المستدامة ووضع الغاية من القانون بوضوح في

- متن النص كي يتم تطبيقه وتفسيره لتحقيق الغاية المرجوة منه.
- إصدار قانون انتخابي يعكس حقيقة المجتمع ويحفز المواطنين على المشاركة من خلال ثقتهم بقدرتهم على التغيير.
  - اعتماد تشريعات وقوانين إصلاحية تضمن استعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، وتسعى لتفعيل هذه العلاقة من خلال حماية كاشفي الفساد ورقابة المجتمع المدني بإعطائه صفة واضحة بالقانون.
  - استصدار تشريعات معنية بالقوانين الاجتماعية والتنمية والعقوبات الاجتماعية من شأنها إدماج مختلف الفئات في القضايا المجتمعية.
  - اعتماد معايير جديدة في الضرائب والرسوم تضمن التنمية من خلال تحفيز المكلفين على اعتماد سياسات داخمة في مشاريعهم الاقتصادية.
  - تدريب القضاة على أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بمفهوم العدالة، ومخاطر المرحلة، ليتم تفسير القوانين وتطبيقها على ضوءها انطلاقاً من خصوصية المجتمع والمرحلة التي يمر بها.
  - تفعيل وتحسين أجهزة الرقابة والمحاسبة وضمان استقلاليتها بموجب القوانين.
  - إشراك الفئات الاجتماعية في الهيئات (الهيئات المعنية بالقرار أو بالرقابة أو المحاسبة) كتمثيل النساء والشباب أو الجمعيات المعنية بالبيئة أو المعوقين جسدياً خصوصاً أولئك المتضررين من الحرب.
  - فصل المصالح وضمان الشفافية بين القطاع الخاص والسلطة العامة.
- فصل المصالح بشكل واضح بموجب النصوص القانونية وحتى الدستورية: إذ لا يجوز لأي

مسؤول في الشأن العام أن يستغل عضويته في عمل من الأعمال الاقتصادية أو الإدارية الحكومية: فالفصل بين صفة النائب في البرلمان - المراقب والمحاسب للحكومة- وصفة الوزير والمدير العام يجب ألا تشوبه شائبة.

○ الفصل بين مصالح المسؤولين عن إدارة مصالح المواطن والربح الاقتصادي، لما يشكله هذا التقاطع من أهم أسباب الفساد وتحويل السلطة.

• تحديد الضوابط على الحرية الاقتصادية بشكل واضح يضمن حقوق الإنسان والتنمية وحماية البيئة في القوانين الناظمة للعمل الاقتصادي.

• إلزام المؤسسات والقطاعات التي تستفيد من السوق المحلي بالمشاركة بتنمية المجتمع بشكل واضح، ليس فقط من خلال سياسة ضريبية أو جمركية، بل بشكل مجتمعي يسهم في التفاعل الاجتماعي المؤسساتي (بحيث تتحول هذه الشركات إلى مواطن محلي طالما أنها تنتفع من مقدرات البلد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية).

المراجع :

○ <https://www.un.org/ruleoflaw/ar/knowledge-resources/document-repository/>

○ هشام بن عيسى، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان ، عمان ، جامعة الشرق الاوسط ، 2017 .

○ تحطي عمليات الانتقال نحو التحول ، جامعة ادنبرة ، ورقة السياسات 22، 2021 .